

الإمارات العربية المتحدة

نتوقع استمرار الأداء الاقتصادي القوي لدولة الإمارات في عام 2026، مع توسع ملحوظ في نمو القطاعات غير النفطية بنسبة تفوق 4%، مدعوماً بتسارع نمو إنتاج النفط الخام. وسيدعم نمو الأنشطة غير النفطية قوة الاستهلاك، والإصلاحات، والاستثمارات المرتبطة برؤية "نحن الإمارات 2031". وفي ذات الوقت، فإن استمرار خفض حدة التوترات الجيوسياسية الإقليمية والتجارية العالمية بزيل اثنين من أبرز التحديات، ويعزز الثقة في الاقتصاد الأكثر انفتاحاً في المنطقة. كما أن مؤشرات التنوع الاقتصادي المتقدمة نسبياً مقارنةً بنظيراتها تساعد في حماية اقتصاد الإمارات من الانخفاض المتوقع في أسعار النفط، رغم أن أي تراجع حاد في الأسعار سيبقى من أحد العوامل المؤثرة على وتيرة تقدم تنفيذ المشاريع.

توقع استمرار الأداء الاقتصادي المتميز في عام 2026

مستويات الطلب أقوى من المتوقع، ومن المرجح استمرار هذا الاتجاه الإيجابي في عام 2026، وإن كان بوتيرة أبطأ، خاصة في أبو ظبي إذ يتزايد اهتمام المستثمرين في ظل استمرار بقاء التقييمات أقل من دبي. وتستمر المبيعات مدعومة بالطلب الأجنبي القوي وضعف الدولار الأمريكي مقارنة بالسنوات الأخيرة. لكن هناك مؤشرات، خاصة في دبي، على تباطؤ نمو الأسعار (إلى 13% على أساس سنوي في الربع الثالث من 2021 في عام 2024)، في ظل المبادرات الحكومية المستمرة لزيادة المعروض السكني، مثل خطة دبي للإسكان الميسر التي تتضمن أكثر من 17 ألف وحدة، كما تعزز أبو ظبي تسليم 40 ألف وحدة بحلول عام 2029. وفي الوقت نفسه، ورغم النمو الاقتصادي السريع، يُتوقع أن يبقى معدل التضخم أقل من 2% في عام 2026، بفضل تباطؤ نمو الإيجارات في دبي، وانخفاض تضخم أسعار الغذاء، وتراجع أسعار الوقود.

الإنفاق العام مرتفع لكن الميزانية في فائض

تقلص الفائض المالي في النصف الأول من عام 2025 إلى 4.3% من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة ارتفاع كبير في الإنفاق الجاري (+12% على أساس سنوي) والراسمالي (+30%). ونتوقع بعض التباطؤ في الفترة المقبلة، مع زيادة سنوية بنحو 4% في عامي 2025 و2026. ويشير الإنفاق العام في الميزانية الاتحادية، خاصة ضمن الإنفاق الراسمالي، إلى دعم إضافي (ارتفاع في الإنفاق العام بنسبة 12% و29% في عامي 2025 و2026 على التوالي)، رغم أن الموازنة الاتحادية تمثل فقط 15% من الميزانية الموحدة. وسيعزز تطبيق الضريبة التكميلية على مجموعة الكيانات متعددة الجنسيات بنسبة 15% في عام 2025 قاعدة الإيرادات غير النفطية، ويقال من أثر انخفاض أسعار النفط على الإيرادات. لذلك يُتوقع أن يقلص الفائض المالي بشكل طفيف إلى 4.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2025 و3.7% في عام 2026، مقارنة بنحو 5.4% في عام 2024. وعلى الصعيد الخارجي، سيبقى فائض الحساب الجاري مستقرًا عند نحو 13% من الناتج المحلي الإجمالي العام المقبل، مع مساهمة ارتفاع حجم صادرات النفط وأسعار المعادن الثمينة (تمثل 42% من الصادرات غير النفطية) في تعويض أثر انخفاض أسعار النفط. وتبقى الاحتياطات في الصناديق السيادية وفيرة، مما يوفر مرونة في مواجهة الصدمات الخارجية.

آفاق التوقعات مرتكزة على النفط والتجارة والتطورات الجيوسياسية

نظرًا لتوقعات النمو القوية بالفعل وطول فترة الانتعاش الحالي، تبدو المخاطر المحيطة بآفاق النمو منحازة نحو التراجع. فالهبوط الحاد في أسعار النفط قد يؤثر سلبيًا على وضع المالية العامة والثقة والاستثمار. كما أن النمو الاقتصادي السريع قد يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم، وقد يشهد سوق العقارات تصحيحًا، في حين أن تباطؤ النمو العالمي قد يضر بالتجارة، وتساعد التوترات الجيوسياسية قد تنعكس سلبيًا على المعنويات. وعلى النقيض من ذلك، فإن ارتفاع أسعار النفط، وتراجع حدة التوترات التجارية العالمية، ونجاح الإصلاحات وتقدم المشاريع من شأنه أن يعزز آفاق النمو.

سيستمر الأداء الاقتصادي القوي لدولة الإمارات خلال العام المقبل للعام السادس على التوالي. ومن المتوقع أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في عام 2026 نحو 4.5%، بانخفاض طفيف عن 4.8% المسجلة خلال العام الحالي، لكن النمو سيبقى الأسرع في منطقة الخليج العربي. ويستند هذا الأداء الإيجابي إلى قوة الاستهلاك ونمو الانتماء الشخصي، والطفرة العقارية، والاستثمارات الكبيرة في القطاعات الاستراتيجية كالطاقة والنقل والذكاء الاصطناعي، إضافة إلى النمو السريع لعدد السكان (بمتوسط 7.5% في إمارتي دبي وأبو ظبي عام 2024).

وتواصل السلطات تكثيف جهودها في خطط الإصلاح والتنوع الاقتصادي (رؤية نحن الإمارات 2031، أجندة دبي D33، ورؤية أبو ظبي الاقتصادية 2030) فيما سيبقى الإنفاق الحكومي مرتفعًا لاستكمال مجموعة من المشاريع الكبرى، بما في ذلك مجمع الطاقة الشمسية في العريضة-أبو ظبي بقيمة 6 مليار دولار، ومشروع "ستارغيت" للذكاء الاصطناعي (8 مليار دولار)، وسكة حديد الاتحاد عالية السرعة (14.6 مليار دولار).

وساهم ارتفاع حجم الاستثمارات وتوسع التجارة الدولية في استمرار وتيرة النمو الاقتصادي، إلا أنها باتت مهددة في ظل مشهد عالمي معقد يتمثل في تباطؤ النمو العالمي، وفرض الرسوم الجمركية، وانخفاض أسعار النفط، والتطورات الجيوسياسية الإقليمية. ورغم تأثر السياحة ومؤشرات الثقة في الأعمال خلال عام 2025، فقد تمكن الاقتصاد من مواجهة هذه التحديات بفضل قوة مؤشرات التنافسية، وارتفاع مستويات التنوع الاقتصادي، وسلامة واستقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية، إضافة إلى محدودية الأثر المباشر للرسوم الجمركية (المقتصر غالبًا على صادرات الصلب والألمنيوم). وتبقى توقعاتنا الأساسية أن يستمر هذا الوضع في عام 2026. كما أن خفض حدة الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، وتقدم عملية السلام في غزة – إذا استمرت – يزيلان مخاطر رئيسية، ويعززان ثقة المستثمرين تجاه الاقتصاد الأكثر اندماجًا عالميًا في المنطقة، مما يمنح التوسع الاقتصادي زخمًا جديدًا.

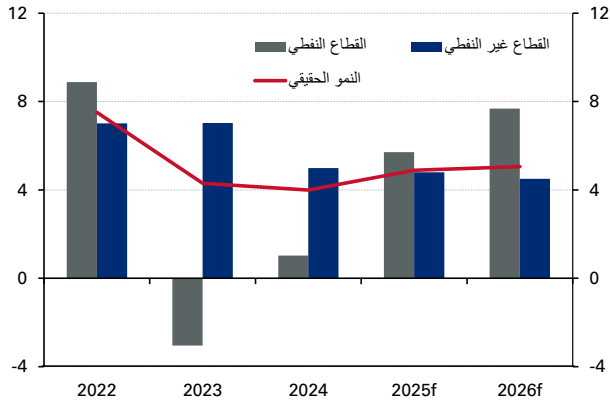
وفي الوقت نفسه، ولأول مرة منذ عام 2022، فمن المتوقع ارتفاع إنتاج النفط الخام ليصل إلى 3.4 مليون برميل يوميًا بحلول عام 2026، مدفوعًا بتراجع تخفيضات منظمة الأوبك+ وارتفاع خط الأساس للإنتاج للإمارات. ومع توقع توفر طاقة إنتاجية فائضة تبلغ 1.6 مليون برميل يوميًا بعد اكتمال تطوير حقول "زاكوم العلوي" و"دلما" في عام 2026، ستكون الإمارات في موقع جيد للاستفادة من توجه منظمة الأوبك+ الجديد نحو زيادة الإمدادات واستعادة الحصة السوقية.

سوق العقارات لا يزال نشطًا مع تباطؤ وتيرة ارتفاع الأسعار

شهدت أسواق العقارات في دبي وأبو ظبي نشاطًا قويًا في المبيعات خلال عام 2025 (دبي +20% على أساس سنوي في الربع الثالث، أبو ظبي +40%). وقد جاءت

الرسم البياني 1: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

(على أساس سنوي)



المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء وتقديرات بنك الكويت الوطني

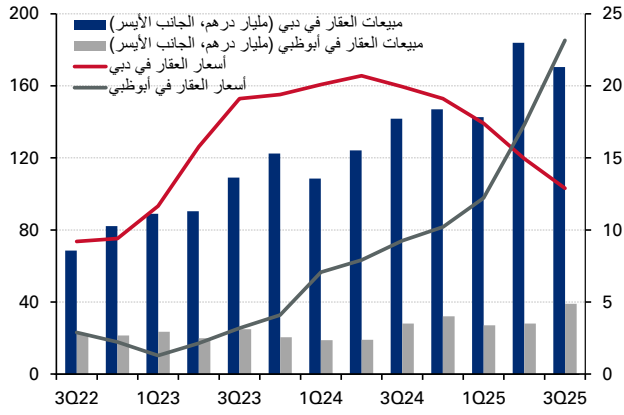
الجدول 1: أهم البيانات الاقتصادية

	*2026	*2025	*2024	2023	2022	
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	599	571	552	523	511	مليار دولار
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	5.1	4.9	4.0	4.3	7.5	% النمو السنوي
القطاع النفطي	7.7	5.7	1.0	-3.0	8.9	% النمو السنوي
القطاع غير النفطي	4.5	4.8	5.0	7.0	7.0	% النمو السنوي
التضخم	1.3	1.5	1.7	1.6	4.8	% النمو السنوي
وضع المالية العامة	3.7	4.2	5.4	5.8	9.8	% من الناتج
الحساب الجاري	12.6	13.3	14.5	13.1	14.6	% من الناتج

المصدر: المصادر الرسمية وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني 3: مبيعات وأسعار العقار

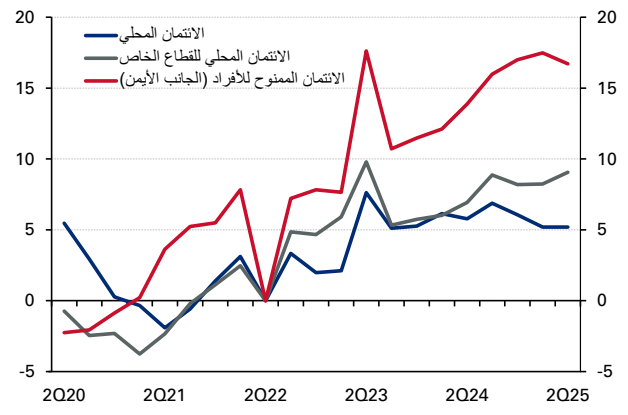
(على أساس سنوي)



المصدر: REIDIN, DXB interact, ADREC، وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني 2: الائتمان المحلي

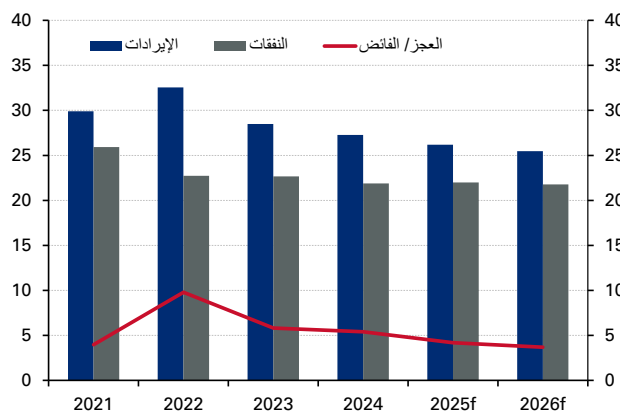
(على أساس سنوي)



المصدر: Haver

الرسم البياني 5: وضع المالية العامة

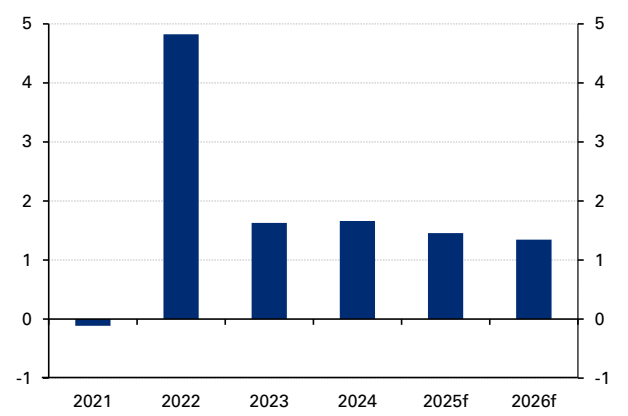
(من الناتج، %)



المصدر: وزارة المالية والمركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني 4: تضخم أسعار المستهلكين

(على أساس سنوي)



المصدر: Haver، وتقديرات بنك الكويت الوطني